الباب الثاني

المدخل إلى موضوع البحث

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم.

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله ابن البيع، الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، المعروف بالحاكم[١]، قال ابن خلكان: "وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء"[٢]، ويقال له: الضبي، لأن جد جدته عيسى بن عبد الرحمن بن سليمان الضبي، وأم عيسى بن عبد الرحمن متويه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له: الطهماني[٣]. والنيسابوري نسبة إلى بلدته نيسابور وتقع حاليا شرق إيران، وهي داخلة ضمن بلدة خراسان[٤].

---

[١] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، *سير أعلام النبلاء*، [ط. ٣؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م]، ج. ١٧ ، ص. ١٦٣.

[٢] أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي، *وفيات الأعيان*، [ط. ١؛ بيروت: دار صادر، ١٩٧١م]، ج. ٤، ص. ٢٨١.

[٣] أبو إسحاق الصريفني، *المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور* [بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤هـ]، ص. ١٥.

[٤] محمد بن محمد حسن شراب، *المعالم الأثيرة في السنة والسيرة* [بيروت: دار القلم، ١٩٩٠م] ج. ١٠، ص. ١٠٨.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية، ورحلاته.

ولد الإمام في يوم الإثنين، الثالث من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة بنيسابور[٥]. ونشأ في طلب العلم منذ صغره بعناية والده وخاله، وكان أول سماعه في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة. ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير[٦]. قال الخطيب البغدادي أنه قدم بغداد في شبيبته فكتب بها عن علمائها. ثم وردها وقد علت سنه، فحدث بها عن عدد من شيوخ خراسان[٧].

وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه. وقد قرأ بالروايات على قراء الكوفة وبغداد، وتفقه على فقهائها، وأخذ فنون الحديث عن محدثيها[٨].

وجملة المدن التي رحل إليها الحاكم في بلدتين العراق والحجاز كما قال الخليل بن

---

[٥] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٦] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[٧] أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، [ط. ١؛ دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ]، ج. ٣، ص. ١٠٤٤.

[٨] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٥.

عبد الله الحافظ عند ذكر الإمام الحاكم: "له رحلتان إلى العراق والحجاز، الثانية في سنة ثمان وستين، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريبا من خمس مئة جزء، يستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه، فيبين ذلك"[٩].

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه.

تقدم أن شيوخ الحاكم الذين أخذ منهم بلغ ألفي شخص، فمن أشهرهم[١٠]:

١. أبوه، عبد الله بن محمد.

٢. الدارقطني.

٣. محمد بن يعقوب الأصم.

٤. محمد بن يعقوب الشيبان ابن الأخرم.

٥. ابن حبان.

وأخذ منه خلق كثير من أشهرهم[١١]:

١. الدارقطني وهو من شيوخه.

٢. أبو الفتح بن أبي الفوارس.

---

[٩] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٦.

[١٠] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣.

[١١] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٤-١٦٥.

٣. أبو بكر البيهقي.

٤. أبو يعلى الخليلي.

٥. أبو ذر الهروي.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

وقد كثر ثناء العلماء عليه، وذلك لجلال قدره وشرف مكانته وسعة علمه، منها:

١. قال الحافظ ابن كثير: "وكان من أهل العلم والحفظ والحديث... وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع"[١٢].

٢. قال ابن الصلاح: "ابن محمد بن حمدويه بن نُعَيم بن الحكم، أبو عبد الله الحاكم الضبي المعروف بابن البَيع النيسابوري، الحافظ الذي لا يستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه، وفيما بلغنا عن أبي حازم العبدويي أحد الحفاظ الذين انتخب عليهم الحاكم ما مختصره أن شيوخ الحاكم قريب من ألفي رجل"[١٣].

٣. قال ابن خلكان: "الحافظ المعروف بابن البيع، إمام أهل الحديث في عصره والمؤلف

---

[١٢] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، *البداية والنهاية*، ت. عبد الله بن عبد المحسن التركي [ط. ١؛ الجيزة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨هـ]، ج. ١٥، ص. ٥٦١.

[١٣] عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، *طبقات الفقهاء الشافعية*، [ط. ١؛ بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٠هـ]، ج. ١، ص. ١٩٧.

فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها،كان عالما عارفا واسع العلم"[١٤].

٤. قال الخليلي: "عالم عارف، واسع العلم ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه"[١٥].

٥. قال الذهبي: الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيع الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي ... صنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم"[١٦].

المبحث الخامس: عقيدته.

إن الإمام الحاكم من أئمة أهل الحديث في عصره، قال عبد الغافر بن إسماعيل: "أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره"[١٧]، ونهج على منهج أهل السنة والجماعة، قال أحمد بن فارس السّلوم[١٨] :"فالحاكم رحمه الله تعالى على عقيدة أهل السنة والجماعة؛ السلف الصالح"[١٩]، ولكن قد وصفه بعض العلماء بأنه شيعي لميله إلى التشيع، ومن أسباب

---

[١٤] ابن خلكان، *وفيات الأعيان*، ج. ٤، ص. ٢٨٠.

[١٥] الخليل بن عبد الله الخليلي، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، [الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٨٩م]، ج. ٣، ص. ٨٥١.

[١٦] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٦٣، ١٦٥.

[١٧] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عثمان الذهبي، *تذكرة الحفاظ* [ط.١: بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ] ج.٣، ص.١٦٤.

[١٨] الشارح والمحقق لكتاب "المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل" للحاكم، [ط.١: بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ].

[١٩] محمد بن محمد بن عبد الله الحاكم، *المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل* [ط.١: بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٣] ص.٢٣.

نسبته إلى التشيع أنه يروي أحاديث في فضائل أهل البيت، وامتناعه عن التحديث في فضائل معاوية، وتصحيح لحديث الطير، والتشيع عند المتقدمين تقديم علي على عثمان.

كما نقل عن ابن طاهر أنه قال : سألت أبا إسماعيل الأنصاري عن الحاكم فقال: "ثقة في الحديث رافضي خبيث"، ثم قال ابن طاهر: "كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفًا عن معاوية وآله، متظاهرًا بذلك ولا يعتذر منه"[٢٠]. قال ابن تيمية :"أن الحاكم منسوب إلى التشيع وقد طلب منه أن يروي حديثا في فضل معاوية"[٢١].

وبهذا تبين أن الإمام الحاكم على مذهب أهل الحديث ولكن تأثر شيئا يسيرا بفكرة التشيع وتشيعه تشيع معتدل لا يبلغ إلى تفضيل علي على أبي بكر وعمر كما قال ابن تيمية: "لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي، وابن عبد البر، وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله على أبي بكر وعمر فلا يعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عثمان، أو يحصل منه كلام، أو إعراض عن ذكر محاسن من قائله، ونحو ذلك ; لأن علماء الحديث قد عصمهم، وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين "[٢٢].

---

[٢٠] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، *تذكرة الحفاظ*، ج. ٣، ص. ١٦٥-١٦٦.

[٢١] أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية*، [ط. ١؛ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ]، ج. ٧، ص. ٣٧٣

[٢٢] المصدر السابق.

وبعض العلماء وصفه إلى أنه أشعري كما عدّ تاج الدين السبكيُّ في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"[٢٣]، وذكر أنّ شيوخه الذين كانت له بهم خصوصية من المتصلّبة في عقيدة الأشعري، كالشيخ أبي بكر بن إسحاق الصبغي، وأبي بكر بن فورك، وأبي سهل الصعلوكي، وذكر أن ابن عساكر أثبته في عداد الأشعريين في كتابه "تبيين كذب المفتري".

ولكن قد رد عليهم بعض العلماء:

قال البيهقي : قال أبو عبد الله الحافظ: قال الشيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه: "قد تضع العرب (في) بموضع (على)، قال الله عز وحل: {فسيحوا في الأرض} وقال: {لأصلبنّكم في جذوع النخل} ومعناه على الأرض وعلى النخل، فكذلك قوله {في السماء}، أي: على العرش فوق السماء، كما صحت الأخبار عن النبي صلّى الله عليه و سلم"[٢٤].

وقال الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: "من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، فهو كافر بربه يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون،

---

[٢٣] انظر: (عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*،[ط. ٢؛ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ] ج. ٤، ص. ١٦٢).

[٢٤] أحمد بن الحسين البيهقي، *الأسماء والصفات* [ط. ١، جدة: مكتبة السوادي، ١٩٩٣]، ج. ٢، ص. ٣٢٤

والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال صلى الله عليه وسلم"[٢٥].

وقال الحافظ ابن حجر عن الحاكم أن عقيدته وعقيدة ابن قتيبة الدينوري "فيما يتعلق بالصفات واحد"[٢٦]. أما عقيدة ابن قتيبة، فقال الذهبي: "ما رأيت لابي محمد (ابن قتيبة) في كتاب "مشكل الحديث" ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة من أن أخبار الصفات تمر ولا تتأوّل"[٢٧].

فهذه الأقوال الثلاثة تدل على أن الإمام الحاكم سلفي العقيدة وليس أشعريا بل أنه عالم من علماء أهل السنة والجماعة، فكيف نحكم عليه بأنه أشعاري مع كونه يعتقد أن الله تعالى استوى على عرشه، والأشعري لا يعتقد ذلك.

المبحث السادس: مؤلفاته.

وقد سبق أن الحاكم ألف نحو خمس مئة جزء وتنوعت بين الغث والسمين وبين المطولات ورسائل صغيرة، منها ما يكون مطبوعا منتشرا ومنها ما يكون مخطوطا في المكتبات،

---

[٢٥] أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، *معرفة علوم الحديث* [ط. ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧]، ص. ٨٤

[٢٦] أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، [ط. ٢، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧١]، ج. ٣، ص. ٣٥٩

[٢٧] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٣، ص. ٢٩٨ – ٢٩٩.

والكثير منها ما يكون مفقودا، لم يعثر عليه إلا إشارة من كتبه وكتب تلاميذه ومترجميه[٢٨]. فمن أشهر تلك المؤلفات ما يلي[٢٩]:

١- المستدرك على الصحيحين[٣٠].

٢- المدخل إلى كتاب الإكليل[٣١].

٣- المدخل إلى الصحيح[٣٢].

٤- معرفة علوم الحديث[٣٣].

٥- تاريخ نيسابور[٣٤].

المبحث السابع: وفاته.

---

[٢٨] الحاكم، *تاريخ نيسابور «طبقة شيوخ الحاكم»*، ص. ٨٢.

[٢٩] المصدر السابق.

[٣٠] مطبوع في عدة طبعات، منها النسخة الأصلية المعتمدة لهذا البحث، وهي الطبعة الأولى لدار التأصيل بالقاهرة سنة ١٤٣٥هـ في ثمان مجلدات.

[٣١] مطبوع في عدة طبعات، منها طبعة دار الدعوة بمصر بتحقيق فؤاد عبد الباقي في ٧٢ صفحة.

[٣٢] مطبوع، مثل طبعة مؤسسة الرسالة بلبنان، الطبعة الأولى بتحقيق الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في ٢٣٣ صفحة، سنة ١٤٠٤هـ.

[٣٣] مطبوع، مثل طبعة دار الكتب العلمية بلبنان، الطبعة الثانية بتحقيق السيد معظم حسين في ٢٦١ صفحة، سنة ١٣٩٧هـ.

[٣٤] مطبوع، مثل طبعة دار البشائر الإسلامية بلبنان، جمعه وتحقيقه ودرسه أبو معاوية مازن بن عبد الرحمن البحصلي البيروتي، الطبعة الأولى في ٥١٩ صفحة، سنة ١٤٢٧هـ.

توفي رحمه الله فجأة كما ذكره الذهبي في شهر صفر سنة خمس وأربعمئة من الهجرة، وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري[٣٥]. وروى أبو موسى المديني قصة وفاته أنه كان دخل الحمام واغتسل وخرج وقال آه وقبض روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعد[٣٦].

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين.

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

---

[٣٥] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٧٧.

[٣٦] السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، *طبقات الشافعية الكبرى*، ج. ٤، ص. ١٥٧.

ذكر الإمام الحاكم أن اسم كتابه "المستدرك على الشيخين" حيث نص في كتابه: فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما[٣٧]".

وسماه العلماء بعده كالبيهقي[٣٨]، وابن عساكر[٣٩]، والنووي[٤٠]، وغيرهم ب"المستدرك على الصحيحين" وهو مشتهر به بعد ذلك وعليه أكثر الطبعات، فهذه الأسماء لا ينافي بعضها بعضا وكلها يقصد بوصف الكتاب لا تعيين الاسم كما هو هدف المؤلف.

أما نسبة المستدرك إليه أمر مشهور عند العلماء، نص كثير من العلماء تنصيصا رائقا على أن نسبة كتاب "المستدرك" إلى الامام الحاكم، منهم:

١- ذكر المؤلف نفسه في مقدمته.

٢- قال البغوي:"وقد أورده الحاكم أبو عبد الله في المستدرك على شرط الصحيحين بإسناده"[٤١].

---

[٣٧] الحاكم، محمد بن عبد الله ، *المستدرك على الصحيحين* (القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥ هـ)، ج. ١، ص. ٢١٣-٢١٤.

[٣٨] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، *السنن الكبرى*، [بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣]، ج. ١، ص. ٣١.

[٣٩]ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري*، [ط. ٣، بيروت: دار الكتاب العربي]، ص. ٢٢٨.

[٤٠] النووي، يحي بن شرف، *المنهاج شرح صحيح مسلم*، [مؤسسة قرطبة، ١٤١٤ هـ]، ج. ١، ص. ١٥٤.

[٤١] البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد، *شرح السنة* [ط. ٢؛ دمشق: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣]، ج. ٢، ص. ٢٥٠.

٣- وقال ابن الجوزي: "المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري"[٤٢].

٤- وقال ابن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك)"[٤٣].

٥- قال ابن كثير: " وصنف الكتب الكبار والصغار، فمن ذلك " المستدرك على الصحيحين"[٤٤].

٦- وقال ابن الملقن: "وبعضهم شرط أن يستدرك ما أهمله الشيخان في صحيحيهما، كما فعل الحاكم أبو عبد الله في الكتاب الذي سماه بالمستدرك على الصحيحين"[٤٥].

لذا حصل العلم القطعي بأنه من تصنيفه، ويتجلى ذلك فيما يلي:

١- نقل الأئمة عن المستدرك والعزو إليه في مصنفاتهم في مختلف فنون الحديث، ومن أقدمهم تلميذه البيهقي فقد نقل عنه في السنن الكبرى في غير موضع[٤٦].

---

[٤٢] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*، [ط. ١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢]

[٤٣] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢١.

[٤٤] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج. ١٥،ص. ٥٦١.

[٤٥] ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*، [ط. ١، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤]، ج. ١، ص. ٢٧٥.

[٤٦] انظر على سبيل المثال: *السنن الكبرى* للبيهقي طبعة دار الكتب العلمية سنة ١٤٢٤هـ (٥٠/١)، (٤٠٠/٢)، (٤٥١/٢).

٢- غالب من ترجم له ذكر المستدرك ضمن مصنفاته[٤٧].

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أن سبب تأليفه سؤال بعض أهل العلم بنيسابور، فقال: "ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكون رواة الأخبار ونقلة الآثار ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضي الله عنهما، صنفا في صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه، وقد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار، بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقيمة غير صحيحة، وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة، وقد جهدت في الذب عنهما في «المدخل إلى الصحيح»

---

[٤٧] انظر على سبيل المثال: "السير" للذهبي ج. ١٧، ص. ١٧٠، و"وفيات الأعيان" لابن خلكان ج. ٤، ص. ٢٨٠، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة ج. ١، ص. ١٩٣.

بما رضيه أهل الصنعة، وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة، والله المعين على ما قصدته، وهو حسبي ونعم الوكيل"[٤٨].

فينحصر سبب التأليف على النقط التالية:

١- إيجاب سؤال معاصريه بأن يجمع الأحاديث الصحيحة.

٢- تكميل عمل الشيخين حيث قد سبقا في جمع الأحاديث الصحيحة.

٣- الرد على المبتدعة الذين يشتمون رواة الحديث وادعوا أن الأحاديث الصحيحة عددها لا يبلغ عشرة آلاف حديث.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

أما منهج المؤلف في كتابه "المستدرك" ما يلي:

١. بدأ الحاكم كتابه بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب وشرطه فيه[٤٩].

٢. رتب كتابه على ترتيب كتب الجوامع، فبدأ كتابه بكتاب الإيمان[٥٠]، ثم كتاب العلم[٥١]،

---

[٤٨] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٣.

[٤٩]

[٥٠] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٥.

[٥١] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢٧١.

ثم كتاب الطهارة[٥٢]، وهكذا.

٣. أورد الأحاديث بأسانيدها وقد يجمع الأسانيد لحديث واحد، مثل حديث رقم ٢٠[٥٣].

٤. بين علة الحديث على حسب ما ظهر عنده، كأن تكلم على عدد من الرواة جرحا وتعديلا مثل قوله في الصقعب بن زهير، قال: "فإنه ثقة قليل الحديث[٥٤]". وقوله في عبد الله بن سعيد بن أبي هند، قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لوهم وقع لعبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه فيه[٥٥]". وقوله في يحيى بن سلمة بن كهيل: " ويحيى كثير الوهم على أبيه[٥٦]".

٥. ذكر المتابعات والشواهد للأحاديث، مثل حديث رقم ١٧١ و١٧٢[٥٧].

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الكتاب.

تقدم ثناء العلماء على الحاكم، وكتابه هذا قد نال الثناء أيضا من قبل هؤلاء، من الثناء عليه ما يلي:

١. قال ابن الصلاح: "فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير،

---

[٥٢] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٤٥٥.

[٥٣] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢٢٥.

[٥٤] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٣٠٣.

[٥٥] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٣٠٥.

[٥٦] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٣١٢.

[٥٧] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٣١٠.

يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير[٥٨]".

٢. قال الذهبي: "بل في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لا علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطي بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا[٥٩]".

المبحث الخامس: عناية العلماء بالكتاب.

نظرا للمكانة العلمية التي يحظى بها الحاكم صار الكتاب محطَّ أنظار جمعٍ من العلماء في عدة مجالات، منها ما يلي[٦٠]:

١. المختصرات، مثل كتاب "مختصر المستدرك" للذهبي وكتاب "تلخيص المستدرك" لبرهان

---

[٥٨] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٠.

[٥٩] الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ج. ١٧، ص. ١٧٥.

[٦٠] محمد بن تركي التركي، *مناهج المحدثين (مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني)*، [ط. ١؛ الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ]، ص. ١٥١-١٥٣.

الدين الحلبي وكتاب "توضيح المدرك على المستدرك" للسيوطي.

٢. التعقبات والتعليقات، مثل كتاب "النكت اللطاف في الأحاديث الضعاف المخرجة من مستدرك الحاكم" لابن الملقن، وكتاب "المستدرك على مستدرك الحاكم" للعراقي، وللذهبي أيضا بنفس العنوان.

٣. المستخرجات على الكتاب، مثل كتاب "المستخرج على المستدرك" للعراقي ولم يتمه.

٤. أطراف الكتاب، مثل ما خدمه ابن حجر حيث ضمن أطرافه في كتابه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة".

٥. ترجمة رجال الكتاب، مثل كتاب "رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل بن هادي الوادعي.

٦. دراسات معاصرة حول كتاب المستدرك، مثل "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك" وهو رسالة دكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة الأزهر أعدها محمود ميرة، و"الإمام الحاكم وما استدركه على الصحيحين" وهو رسالة دكتوراه أيضا في جامعة بغداد أعدها صلاح الدين باوة، وغيرهما كثير".

الفصل الثالث: بيان شرط الشيخين في صحيحيهما وشرط الحاكم.

المبحث الأول: بيان شرطهما.

قال ابن طاهر المقدسي[٦١]: اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم، لكثرة رواياتهم وشهرتهم، فلما تكلم في هؤلاء مسلم بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم معتمدا عليهم تحريا، وأخرج أحاديثهم بإزالة الشبهة.

ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه، فقيل: صحيفة، فترك البخاري هذا الأصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يُحدث عن عبد الله بن دينار، عن أبيه، ومرة عن الأعمش، عن أبيه، ومرة يُحدث عن أخيه، عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه، فصح عنده أنه سمع من أبيه؛ إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الأُخَر، وكذلك حماد بن سلمة إمام كبيرٌ مدحه الأئمة، وأطنبوا لَمّا تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبَين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي

---

[٦١] محمد بن طاهر بن علي المقدسي، *شروط الأئمة الستة*، [القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥٧هـ]، ص. ١٠-١١.

يرويها من حديث غيره من أقرانه، كشعبة، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وأبي الأحوص، وغيرهم.

ومسلم اعتَمد عليه؛ لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثا لَمَ يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم، ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته، فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء، وما جرى مجراهم. انتهى كلامه.

وخالف البخاري مسلم شرطه في المعنعن، فالبخاري اشترط ثبوت اللقاء، وأما مسلم اكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقاء. قال ابن رجب الحنبلي: "أما رأي البخاري فيتلخص باشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وهذا الرأي استقرأه العلماء من خلال النظر في كتاب البخاري، ورأى بعضهم أن هذا الشرط شرط صحة، لا يصح الحديث إلا به، وهو مقتضى كلام الإمام مسلم في مقدمته ومنهم من يرى أن هذا الشرط هو شرط كتاب، لم يلتزمه البخاري في الأحاديث التي صححها خارج كتابه. وأما رأي مسلم فيتلخص باشتراط المعاصرة، وهي تساوي إمكان اللقاء، ويضاف إليها البراءة من التدليس[٦٢]".

المبحث الثاني: بيان شرط الحاكم.

---

[٦٢] عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي ثم المقدسي الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، [ط. ١؛ الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧]، ج. ١، ص. ١٩٦.

اشترط الحاكم أن يخرج الأحاديث الصحيحة في كتابه المستدرك بأسانيد احتج بمثلها الشيخان، حيث قال في مقدمته للكتاب: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما، ... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة[٦٣]".

ولكن العلماء اختلفوا في المراد بقوله: "بمثلها" على قولين، هما:

١. القول الأول: المراد به، أي بنفس الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، قال به ابن صلاح[٦٤]، والنووي[٦٥]، وابن دقيق العيد[٦٦]، وغيرهم.

٢. القول الثاني: المراد به، أي بمثل صفتهم ورتبتهم في القوة، قال به العراقي[٦٧]، وغيره.

حجة القول الأول أنه لو كان الأمر بضده، أي أن تكون المثلية في الصفة والرتبة لا

---

[٦٣] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ج. ١، ص. ٢١٤.

[٦٤] ابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث*، ص. ٢٢.

[٦٥] أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، *شرح التبصرة والتذكرة*، [ط. ١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ]، ج. ١، ص. ١٢٨.

[٦٦] المصدر السابق.

[٦٧] أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، [ط. ١؛ المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٩هـ]، ص. ٣٠.

العين، لما قال الحاكم أحيانا: "على شرط البخاري" وحده دون مسلم، فإن شرطه دون البخاري، فما كان على شرط البخاري كان على شرط مسلم.

وحجة القول الثاني أن الحاكم حكم على أحاديث في مستدركه بأنها على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما وصرح بأن في الإسناد من لم يخرجا له أو لم يخرج له أحدهما[٦٨]، وذكر الصنعاني أن معنى المثلية يقتضي الغيرية[٦٩].

والقول الأول هو الراجح وإليه مال ابن حجر حيث قال: "لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين الذين ذكرهما شيخنا –رحمه الله تعالى– فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب، ويوضح ذلك قوله —في باب التوبة— لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعا: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي"، قال فيه: "هذا حديث صحيح الإسناد وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين"، فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يُحكم به على شرطهما وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان، فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على

---

[٦٨] التركي، *مناهج المحدثين (مالك، أحمد، ابن خزيمة، ابن حبان، الحاكم، الطبراني)*، ص. ١٤١.

[٦٩] محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*، [ط. ١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ]، ج. ١، ص. ١٠٨.

السهو والنسيان ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض[٧٠]".

[٧٠] أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، [ط.١؛ المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ]، ج. ١، ص. ٣٢٠-٣٢١.